

دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف في الجزائر والتضخم في

خلال الفترة 1991 - 2023

An analytical economic study of the relationship between exchange rate changes in Algeria and inflation during the period 1991-2023

عابي وليد جامعة تبسة-الجزائر- walid.abi@univ-tebessa.dz	* جدي أمانة جامعة جيجل-الجزائر- amina.djeddi@univ-jjel.dz
---	--

تاريخ النشر: 2024/12/ 18

تاريخ القبول: 2024/12/ 06

تاريخ الاستلام: 2024 /08/ 04

<p>الملخص:</p> <p>هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدل التضخم في الجزائر وذلك خلال الفترة 1991-2023، وقد تم تجميع البيانات بالاستناد إلى قاعدة بيانات البنك الدولي وبنك الجزائر. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الجزائر ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة نظام الصرف (نظام التعويم المدار) المعتمد وكذلك التدخل الإداري في سوق الصرف. الكلمات المفتاحية: مؤشرات الاقتصاد الكلي، تضخم، دينار جزائري، تغيرات سعر الصرف.</p> <p>تصنيف JEL: F31 ; E31</p>
--

Abstract :

The study aimed to identify the relationship between the dinar exchange rate and the inflation rate in Algeria during the period 1991-2023. The data was collected based on the database of the World Bank and the Bank of Algeria.

The study concluded that there is no direct relationship between the exchange rate and the inflation rate in Algeria. The reason for this is due to the nature of the exchange system (managed float system) adopted as well as administrative intervention in the exchange market.

Keywords: Macroeconomic indicators, Inflation, Algerian Dinar, Exchange rate changes.

JEL classification codes: E31 ; F31

مقدمة

عرفت المالية الدولية تطورات ملحوظة وتحولات عميقة خاصة مع بداية سبعينات القرن الماضي، تركزت بشكل خاص في مجال سعر الصرف لما له من أهمية سواء على الصعيدين الداخلي أو الخارجي، حيث يعتبر بمثابة حلقة الوصل بين الاقتصاديات الوطنية والاقتصاد الأجنبي ومتغير اقتصادي شديد الحساسية لاسيما في ظل التطورات التي تشهدها معدلات التبادل التجاري الدولي وتطور أسواق المال العالمية.

لقد استحوذت دراسة الأثر الذي يمارسه سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية على اهتمام الكثير من الاقتصاديين، كما نالت حيزا كبيرا من القضايا المطروحة للدراسات النظرية والتطبيقية، ومن بين هذه المؤشرات نجد التضخم، باعتباره مشكلة عالمية تعاني منها معظم دول العالم وأبرز التحديات التي يواجهها صناع السياسات النقدية في مختلف البلدان.

طبقت الجزائر مختلف سياسات الإصلاح المفروضة من طرف الصندوق النقدي الدولي والبنك العالمي مع بداية تسعينات القرن الماضي لتجاوز تداعيات الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عانت منها والمتمثلة في الأزمة البترولية لسنة 1986، حيث طبقت تخفيضات متتالية في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية، مما نجم عنه آثار متباينة على المتغيرات الاقتصادية الكلية. انطلاقا من مكانة سعر الصرف ومعدلات التضخم كمتغيرات ومؤشرات اقتصادية ذات أهمية للاقتصاد الجزائري، كان من الطبيعي العمل على دراستها وتتبع تطوراتها ومحاولة كشف العلاقة الموجودة بينها.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما تقديم طرح الإشكالية التالية:

ما هي العلاقة التي تربط بين سعر صرف الدينار ومعدل التضخم في الجزائري خلال الفترة 1991-

2023؟

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من خلال الأهمية البالغة لسعر الصرف على المستوى الداخلي والخارجي ومكانته كمتغير اقتصادي شديد الحساسية، كما تتجلى أهميتها أيضا في إبراز علاقة تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بمعدل التضخم في الجزائر وذلك خلال فترة الدراسة.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في الآتي:

- معرفة قنوات انتقال سعر الصرف إلى التضخم.

دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف في الجزائر والتضخم خلال الفترة: 1991-2023

- تحليل تطور سعر الصرف والتضخم في الجزائر.
- تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1991-2013.

منهج الدراسة:

يهدف معالجة الموضوع اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي وهو ما يتناسب وطبيعة الدراسة، حيث تم تجميع مختلف المعلومات والبيانات من المراجع والمصادر المتنوعة بغرض تحليلها، كما اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة في الجانب التطبيقي لتحليل العلاقة بين متغير سعر الصرف والمتغير التابع التضخم في الجزائر خلال فترة 1991-2023.

- تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- I- مفاهيم عامة حول سعر الصرف.
- II- انعكاسات تغير سعر الصرف على معدلات التضخم.
- III- تحليل علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بمعدل التضخم خلال الفترة 1991-2023.

I- مفاهيم عامة حول سعر الصرف

فيما يلي نتطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وأهميته وأشكاله ووظائفه والعوامل المحددة له، وأهم وظائفه.

1. مفهوم سعر الصرف

يمكن لنا أن نعرف سعر الصرف من عدة أوجه هي كما يلي:

- يطلق على سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة المحلية المبدولة مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، من خلال تقاطع قوى السوق المتمثلة في العرض والطلب على العملات الأجنبية. (المشهداني والعبيدي، 2013، صفحات 53-54)
- كما يصح تعريفه على أنه المقابل من عملة يطلق عليها "عملة التسعير" مقابل الحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية تدعى "العملة الأساسية"، بمعنى أنه يمثل المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات. (غياط ومساعدية، 2019، صفحة 19)

في الواقع هناك طريقتان لتسعير العملات وهما: (أزهر، 2022، صفحات 143-144)

أ. تسعير الصرف المباشر: والذي يمثل عدد الوحدات من عملة أجنبية التي يجب توفرها في سبيل الحصول على وحدة واحدة من عملة محلية، ويتم استخدام هذه الطريقة من عدد قليل من الدول والتي على رأسهما المملكة المتحدة.

ب. تسعير الصرف غير المباشر: يعبر سعر الصرف غير المباشر عن الوحدات من عملة محلية الواجبة الدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، وتستعمل هذه الطريقة من مختلف دول العالم في التسعير.

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال دوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية الشاملة، مثل الحفاظ على التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي. يسهم سعر الصرف في الحفاظ على استقرار الأسعار المحلية وتحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحقيق توازن في ميزان المدفوعات الخارجية والتجارة الدولية. (بن عبد العزيز، بن عبد العزيز، ودولي، 2018، صفحة 119)

2. أشكال سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيه:

1.2. أشكال سعر الصرف:

هناك أشكال متعددة لسعر الصرف، ولكل منها غرض وهدف محدد. ، وهي كما يلي: (طوال و محمدي، 2021، صفحة 347)

❖ **سعر صرف اسمي:** يتم تحديد اتجاهات تغير هذا السعر اعتماداً على مؤشر يدعى سعر الصرف الاسمي والذي هو عبارة عن الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي، الذي يمثل مؤشراً يبين متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بمقارنتها مع عملة أخرى.

❖ **سعر صرف حقيقي:** يتم تحديد اتجاه تغير سعر الصرف الحقيقي اعتماداً على الرقم القياسي (معيّار سعر الصرف الحقيقي)، والذي يعتبر مؤشر تجاري مرجح، إذ يقوم على الجمع بين تغيرات أسعار الصرف الاسمية والتغيرات الحاصلة في معدلات التضخم.

❖ **سعر صرف فعلي:** يعكس المؤشر التطور الحاصل في سعر صرف عملة محلية مقارنة بأسعار صرف سلة عملات أجنبية، حيث يقيس المتوسط الحسابي للتغير في سعر صرف عملة دولة بالمقارنة بأسعار صرف عملات أخرى في مدة زمنية معينة. ومن خلالها يحدث التساوي بين مؤشر الصرف الفعلي ومتوسط أسعار صرف ثنائية متعددة.

❖ **سعر توازني:** وهو ذلك السعر الذي يتوافق مع حالة التوازن في الاقتصاد الكلي، والذي يشير إلى حالة من التوازن المستمر في ميزان المدفوعات عندما يحقق الاقتصاد الوطني معدل نمو طبيعي. ومنه فإن الصدمة النقدية الظرفية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني.

❖ **سعر صرف فعلي حقيقي:** بغية تبيان واقع تنافسية البلد تجاه الخارج بشكل صحيح يجب علينا أن نقوم بتعديل مؤشر سعر صرف العملة الفعلي الحقيقي، ويكون هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة، من خلال حذف التأثير الذي تمارسه التغيرات في الأسعار النسبية.

2.2. المتغيرات المحددة لسعر الصرف:

تتجلى أهم المتغيرات الاقتصادية المحددة لسعر الصرف في الآتي: (حسين، علي، و محمد، 2020، صفحة 09)

❖ **المعروض النقدي:** يشير المفكرون الاقتصاديون الكلاسيك إلى وجود علاقة طردية ومباشرة بين الكمية المعروضة من النقد والمستوى العام للأسعار، وذلك من خلال النظرية الكمية للنقود وهذا بنفس النسبة وكذلك في نفس الاتجاه، كما أكد النقديون بزعامة ميلتون فريدمان على الأهمية التي تلعبها النقود في تحديد المستوى العام للأسعار.

❖ **عجز الموازنة:** تأثير الموازنة العامة للدولة على أسعار الصرف يكمن في تخفيض الانفاق الحكومي وذلك من خلال تبني سياسة انكماشية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الطلب ما ينعكس على انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي، وكذا معدل التضخم، مما يزيد سعر الصرف للعملة المحلية.

❖ **الرقم القياسي لأسعار المستهلك:** وفقاً لنظرية تعادل القوى الشرائية، يتجه سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى نحو الانخفاض بنسبة مماثلة لارتفاع مستوى الأسعار. وإذا ارتفعت الأسعار في الدولة المحلية دون تغيير في الدول الأخرى التي تتعامل معها تجارياً، فإن قيمة العملة المحلية ستخفض مقارنة بما كانت عليه سابقاً.

❖ **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP:** إحدى أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستخدم لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهه وسرعة نموه هي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويعني زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي زيادة في مستوى النشاط الاقتصادي، مما يؤثر بشكل إيجابي على سعر الصرف.

❖ **الإيرادات النفطية:** تعتبر أسعار النفط الخام من أكثر المتغيرات تقلباً في الاقتصاد العالمي، وغالباً ما تتزامن مع تقلبات في سعر صرف الدولار. وبالتالي، يؤدي ارتفاع أسعار النفط الخام إلى تحسين قيمة عملات الدول المصدرة للنفط مقابل عملات الدول الأخرى.

❖ **درجة الانفتاح الاقتصادي:** تقيس درجة الانفتاح الاقتصادي مدى اتساع (انفتاح) الدولة للتفاعل مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة، ويمكن التعبير عن ذلك بقسمة إجمالي الصادرات

والواردات على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ويؤثر مستوى انفتاح التدفقات الرأسمالية للداخل أو الخارج بدرجة واسعة ومباشرة على التغيرات في أسعار الصرف.

3. وظيفة سعر الصرف:

يمكن لنا حصر أهم الوظائف التي يمارسها سعر الصرف في: (حميدات و عبادة، 2020، صفحات 1038-1039)

❖ **الوظيفة القياسية:** وباستخدام سعر الصرف، تقوم المؤسسات الاقتصادية المحلية بمقارنة أسعار السلع المنتجة محلياً مع أسعار السلع في مختلف الأسواق الدولية. وبالتالي يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار الوطنية والأجنبية.

❖ **الوظيفة التطويرية:** في هذه الوظيفة يمكن أن يستعمل سعر الصرف في ترقية صادرات البلدان. فهو يساعد على تعزيز الصادرات وتحفيزها، ولكن في الوقت نفسه قد يؤدي إلى تعطيل بعض الصناعات من خلال استبدال المنتجات المحلية بالواردات بسبب انخفاض أسعارها مقابل الأسعار المحلية. وبالتالي، يلعب سعر الصرف دوراً هاماً في تأثيره على التجارة الخارجية بين الدول.

❖ **الوظيفة توزيعية:** بفضل ارتباطه بالتجارة الخارجية، يقوم الاقتصاد الدولي بدور توزيعي مهم، حيث يساهم في إعادة توزيع الثروات بين الدول، فعلى سبيل المثال لو كان لدينا دولتين A و B، وتقوم الدولة B باستيراد الحبوب من الدولة A فان هذا سيؤدي إلى ارتفاع احتياطي الصرف في الدولة A، وهو ما يؤدي إلى تأثير سعر الصرف على احتياطي العملات الأجنبية لدى البنوك المركزي في الدول الأخرى عن طريق التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

4. أنظمة سعر الصرف:

نذكر أهم هذه الأنظمة فيما يلي: (تمار، 2018، ص 39-41)

❖ **سعر الصرف الثابت:** في ظل هذا النظام يحدد سعر الصرف الثابت اعتماداً على قاعدة الذهب، إذ تقوم كل دولة بربط عملتها المحلية بكمية معينة من الذهب الخالص. وبالمقابل، تقوم الدولة الأخرى أيضاً بربط عملتها المحلية بكمية معينة من الذهب. في هذا النظام يحدد البنك المركزي سعر صرفه الرسمي اعتماداً على الأوضاع الاقتصادية للتجارة الخارجية وكذا حجم الاحتياطات من العملة الأجنبية.

❖ **الصرف المرن:** يعتمد تحديد سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى على قوى العرض والطلب، وتتميز أنظمة الصرف المرنة بقدرتها على التأقلم مع المتغيرات الكلية الاقتصادية كسعر الصرف الحقيقي الفعّال، واعتماداً على هذه المؤشرات يقوم البنك المركزي بضبط أسعار الصرف. وتقسم إلى:

❖ **التعويم الحر:** يتم تحديد سعر الصرف في هذا النظام وفقاً لقوى السوق، ويتم التدخل الرسمي في سوق النقد الأجنبي بشكل استبائي وغير متكرر، وعادة ما يهدف إلى تحقيق خفض محدود في معدل تغير سعر الصرف.

❖ **التعويم الموجه (المدار):** يقوم البنك المركزي في كل بلد وفق قاعدة التعويم المدار بالحد من تأثير تقلبات أسعار الصرف قصيرة الأجل من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي، ودون التأثير في اتجاه سعر الصرف على المدى الطويل.

❖ **سعر الصرف الوسيط:** من خلال هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف عملة محلية مقابل سلة من العملات مع السماح لها بالتأرجح في مجال معين صعوداً ونزولاً، حيث يعتبر هذا النظام وسيطاً بين النظام الثابت والمرن، إذ أنه نظام غير جامد كما في نظام سعر الصرف الثابت، وفي المقابل لا يتميز بالتذبذب بشكل كبير كما في النظام المرن ما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة المحلية.

II- انعكاسات تغير سعر الصرف على معدلات التضخم.

1. أشكال وأثار التضخم

1.1. أشكال التضخم

يمكن تعريف التضخم بشكل عام بالنظر إلى خصائصه ومظاهره بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار".

يعرفه البعض الآخر بناء على أسبابه، لذلك فقد اختلفت وتعددت التعاريف المقدمة بشأنه، ورغم ذلك يبقى التعريف المبني على النظرية الكمية للنقود التعريف الأكثر انتشاراً، وهو يعتبر التضخم نتيجة للزيادة في كمية النقود والتي تؤدي بصورة حتمية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار. (بن دقفل، 2013، صفحة 246)

ويقسم التضخم الاقتصادي إلى عدة أنواع كما يلي: (R Webber , 2022)

❖ **التضخم الزاحف:** يحدث التضخم الزاحف أو المعتدل عندما ترتفع الأسعار ببطء، ووفقاً لمجلس الاحتياطي الفيدرالي، عندما ترتفع الأسعار بنسبة 2٪ أو أقل، فإنها تفيد النمو الاقتصادي. يعزز هذا النوع من التضخم المعتدل توقعات المستهلكين بارتفاع الأسعار المستقبلية، مما يدفعهم للشراء الآن وبالتالي يعزز الطلب ويدفع التوسع الاقتصادي. ولهذا السبب، يحدد بنك الاحتياطي الفيدرالي 2٪ كمعدل تضخم مستهدف.

❖ **التضخم الماشي:** هذا النوع من التضخم يتسارع بشكل أسرع من التضخم الزاحف، ولكنه ليس بمثل سرعة التضخم المتسارع أو المفرط، ويعتبر ضاراً بالاقتصاد لأنه يحفز النمو الاقتصادي بشكل سريع جداً. يبدأ الأفراد في القيام بمشتريات زائدة عما يحتاجون لتجنب ارتفاع الأسعار في المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة في الطلب، وغالباً ما يجد الموردون والعمال صعوبة في مواكبة هذه الزيادة في الطلب.

❖ **التضخم المتسارع:** عندما ترتفع الأسعار بنسبة 10% أو أكثر سنوياً، يحدث تدهور كبير في الاقتصاد. يفقد المال قيمته بسرعة، مما يجعل من الصعب على الأعمال والموظفين مواكبة التكاليف والأسعار. كما يتجنب المستثمرون الأجانب البلد الذي ترتفع فيه الأسعار بشكل مستمر، مما يحرمه من الاستثمارات الضرورية ويجعل الاقتصاد غير مستقر. بالإضافة إلى ذلك، يفقد قادة الحكومة مصداقيتهم في مواجهة هذه الأزمة.

❖ **التضخم الجامح (المفرط):** يحدث التضخم الجامح عندما ترتفع الأسعار بشكل كبير جداً بنسبة تزيد عن 50٪ شهرياً، وهو حدث نادر جداً في الحقيقة. يحدث غالباً في حالات طباعة الحكومات للنقود بكميات كبيرة لتمويل تكاليف الحروب.

2.1. آثار التضخم:

تتمثل آثار التضخم فيما يلي: (حمادي، 2009، صفحات 26 - 27)

❖ **توزيع الدخل:** يؤثر التضخم في إعادة توزيع الدخل لحساب الأغنياء، حيث يجني أصحاب المؤسسات مداخيل غير اعتيادية ومتزايدة، نظراً لارتفاع الأسعار الذي ينعكس في زيادة الأرباح بنسبة أكبر مقارنة مع التكاليف.

❖ **ثروة الفرد:** يؤثر التضخم على ثروة الأفراد في الطريقة التي يعتمد عليها في استثمار أصوله، إذا كانت الأصول العينية مثل السلع والأراضي والمباني والذهب محفوظة للاستخدام الشخصي، فلن يستفيد الفرد من زيادة قيمتها النقدية. ولكن إذا تم استثمارها، فإنها ستحقق أرباحاً ملموسة بفضل زيادة أسعارها.

❖ **الادخار القومي:** يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى ارتفاع في معدل الادخار الاجباري، إذ تقوم الحكومة بفرض ضريبة على السلع والخدمات المباعة ما ينتج عنه ارتفاع أسعارها. ونتيجة لهذا الارتفاع يزيد الطلب على السلع والخدمات من قبل الأفراد، ما يؤثر إيجاباً على الحصيلة الضريبية المستخدمة في تمويل المشاريع الاستثمارية. ومن جهة أخرى يؤثر التضخم على الادخار الاختياري باتجاه سالب، وذلك يرجع إلى ارتفاع نسبة الدخل المخصص للإنفاق على السلع الضرورية.

دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف في الجزائر والتضخم خلال الفترة: 1991-2023

❖ الاستثمار: يؤثر التضخم بشكل سلبي على الاستثمار المحلي، حيث أنه تتجه معظم الاستثمارات نحو القطاعات والأنشطة الهامشية والتي تحقق أكبر عائد، دون التوجه نحو القطاعات الإنتاجية الأساسية التي تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يكون تأثير التضخم على هذه الاستثمارات قليلاً، بينما يكون أكثر تأثيراً على المشاريع السلعية سواء كانت زراعية أو صناعية.

❖ احتياطي العملات الأجنبية وميزان المدفوعات: يؤدي ارتفاع معدل التضخم في دولة ما إلى تقليل قيمة صادراتها إلى الدول الأخرى بسبب زيادة أسعار السلع التي تنتجها، ونتيجة لذلك يزداد الاعتماد على العملات الأجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.

2. قنوات انتقال سعر الصرف إلى التضخم:

نذكر ثلاث قنوات رئيسية، وهي: (خضر، 2012، صفحات 47-48)

❖ القناة الأولى: تؤكد نظرية جوستاف كاسل حول تعادل القوة الشرائية على سريان مفعولها، إذ يعتقد أن سعر صرف عملة وطنية مقابل سلة عملات ينخفض بنفس نسبة ارتفاع المستوى العام للأسعار. وبما أنه إذا ارتفعت الأسعار في الدولة المحلية دون تغيير في بقية الدول المشتركة معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة الوطنية ستنخفض أقل مما كانت عليه من قبل. هذا ما يؤدي إلى استعادة التوازن عن طريق الموازنة السلعية في حالة حدوث اختلال في القيمة.

❖ القناة الثانية: يتم من خلال قناة تخفيض العملة تحديد العلاقة بين صرف العملة ومعدل التضخم، إذ يعمل ارتفاع سعر صرف العملات الأجنبية إلى ارتفاع الأسعار تحت ضغط ارتفاع أسعار الواردات بالعملة الوطنية، إلا أن قوة التأثير على الأسعار الوطنية والمدة التي يستغرقها هذا التأثير لا تزال محل خلاف، ذلك لأن سرعة هذا التأثير وقوته تنتج عن توليفة مختلفة من العوامل، بما فيها نسبة الواردات إلى مجموع السلع المستهلكة ودرجة المنافسة في الصناعة. ويمكن أن يتأثر سعر الصرف بالزمان مع ارتفاع نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة وزيادة درجة المنافسة في الصناعة.

❖ القناة الثالثة: يؤدي تغير الأجور النقدية تبعاً لتأثير تغيرات أسعار الصرف إلى أثر على الفعالية في سياسة سعر الصرف وذلك من خلال جمودها، كما يعتمد أثر تخفيض قيمة العملة الوطنية "ارتفاع سعر الصرف الأجنبي" على المؤشرات الكلية الاقتصادية على مدى مرونة الأجور النقدية والأسعار. وكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الاسمية نتيجة لتخفيض قيمة العملة، كلما قل التغير في الأجر الحقيقي. ومع زيادة درجة ارتباط أثر الأجور مع مستوى الأسعار العام، ومع اقتصاد يتميز بالانفتاح، سيؤثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجر الحقيقي وعلى قيمة الناتج قليلاً.

3. سعر الصرف وعلاقته بالتضخم:

شرح كوستاف كاسل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، بأن سعر الصرف بين عملة وأخرى يتغير ليعكس التقلبات الحاصلة في مستويات الأسعار داخل البلدين، وذلك بافتراض حرية التبادل، وانعدام تكاليف المعاملات. ويستمر التغير في أسعار الصرف بين العملتين إلى أن تتساوى أسعار السلع والخدمات والأصول المالية بين هذين البلدين، وسمي هذا بقانون السعر الوحيد.

وحسب نظرية تعادل القوة الشرائية، سعر الصرف يرتبط بالمستوى العام للأسعار على المدى الطويل و بهذا تكون نسبة تغير سعر الصرف لعملة ما مقابل عملة أخرى مساويا إلى نسبة التغير في معدلات التضخم في كلا البلدين.

أما على صعيد أنظمة الصرف، فقد حاول الاقتصادي Edwards سنة 1993 استخدام سعر الصرف لبحث أثره على التضخم، مستعملا إحصائيات لسنوات ما بين (1980-1989) لعينة تتضمن اثنان وخمسون (52) دولة نامية، أخذا في الاعتبار ترتيبات نظم الصرف لصندوق النقد الدولي، وقد توصل إلى نتيجة مفادها أن التضخم يكون منخفض في الدول التي تتبنى نظم صرف ثابتة. كما قام كل من Reinhart et Rogoff و Levy et Stureneger باستخدام ترتيبات صندوق النقد الدولي سنة 2002، وتم التوصل إلى أن نظم الصرف المرنة ترافقها معدلات تضخم مرتفعة.

من ناحية أخرى يرى التحليل بأن انخفاض سعر الصرف (انخفاض القوة الشرائية للعملة) يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم، وذلك من خلال ارتفاع الأسعار المحلية بالنسبة للقطاع الخارجي كما يؤثر انخفاض سعر صرف للعملة بشكل سلبي، حيث يكون سببا في خلق مصادر تنتج عنها عوامل تؤدي إلى تفاقم وارتفاع الضغوط التضخمية. (خولوفي ورشام، 2022، صفحات 373 - 374)

III- تحليل علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بمعدل التضخم خلال الفترة 1991-2023.

1. تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار:

تعتمد الجزائر على طريقة التسعير غير المباشر في تحديد سعر صرف الدينار أمام العملات الأخرى، حيث يتم تحديد عدد الوحدات من الدينار الواجب دفعها مقابل وحدة واحدة من عملة أجنبية على سبيل المثال الدولار.

والجدول يبين يوضح تغير سعر صرف الدولار مقابل الدينار خلال فترة 1991 – 2013.

جدول (01): تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار للفترة (1991-2023).

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر الصرف	18,470	21,840	23,350	42,892	52,175	56,185	58,431	60,353	69,314	75,342	77,819
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سعر الصرف	79,723	72,612	72,613	73,379	71,158	66,829	71,182	72,730	73,943	76,056	78,102

دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف في الجزائر والتضخم خلال الفترة: 1991-2023

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
سعر الصرف	78,152	87,903	107,131	110,527	114,932	118,290	119,159	132,131	138,837	137,221	134,273

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر، على الموقع : <http://www.bank-of-algeria.dz>

يظهر من خلال بيانات الجدول رقم 01 أن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري شهد تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة، حيث عرف سعر صرف الدولار الأمريكي ارتفاعا مستمرا وسريعا خلال هذه المدة، وذلك بعد التوجه إلى تخفيض قيمة الدينار منذ التوقيع على اتفاق إعادة الجدولة واتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي، حيث انخفضت قيمة الدينار من 18,47 دينار للدولار الواحد سنة 1991 إلى حوالي 79.723 دينار جزائري للدولار الواحد سنة 2002.

كما يلاحظ أن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سجل تراجعا واضحا عام 2003 مقارنة بعام 2002 مما يعني تحسن في قيمة الدينار الجزائري، حيث انخفض سعر صرف الدولار بنحو 8.9% وبلغ 72.612 دج للدولار الواحد بدلا من 79.723 دج للدولار في عام 2002، ليعرف بعدها سعر الصرف استقرارا في قيمته وذلك إلى غاية عام 2009 عند حوالي 72 دج للدولار، ماعدا التراجع الإضافي المسجل في عام 2006 عند تسجيل سعر صرف بقيمة 66.829 دج للدولار، قبل أن يعاود الارتفاع وبشكل سنوي بداية من عام 2010 وإلى غاية عام 2019 ويسجل عند هذه السنة بنحو 119,159 دج للدولار الواحد.

ليشهد منذ سنة 2020 انخفاض كبير تجاوز 130 دج للدولار الواحد ليستقر سنة 2023 عند مستوى 134,273، ويعزى تخفيض السلطات لقيمة العملة المحلية خلال السنوات الثلاث الأخيرة وهو ما شمله قانون المالية لسنة 2021 إلى تغطية عجز الموازنة العامة خلال السنوات الأخيرة نتيجة زيادة النفقات وعدم التعافي الجيد لأسعار المحروقات.

2. تطور معدل التضخم في الجزائر:

يبين الجدول الموالي تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الجدول رقم 02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2023).

الوحدة: %

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل التضخم	25,87	31,68	20,52	29,06	29,78	18,69	5,73	4,95	2,64	0,34	4,23
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل التضخم	1,42	4,30	3,97	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023

9,32	9,27	7,23	2,41	1,95	4,27	5,95	6,40	4,78	2,92	3,26	معدل التضخم
------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	-------------

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي، على الموقع: <http://databank.albankaldawli.org>

الملاحظ من خلال أرقام الجدول رقم 02 أن معدل التضخم في الجزائر شهد عدة تطورات خلال سنوات الدراسة، وقد عرفت الفترة من عام 1991 إلى غاية 1996 ارتفاعا كبيرا في معدلات التضخم المسجلة، وهي المعدلات التي فاقت في بعض السنوات عتبة 25% وبلغت أعلى قيمة لها نحو 31,68% في عام 1992، وهي تعتبر أعلى قيمة عرفها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، والسبب الرئيسي وراء ذلك هو تحرير الأسعار وزيادة الإصدار النقدي والتخفيضات المستمرة لسعر صرف الدينار الذي قامت به السلطات النقدية في هذه الفترة.

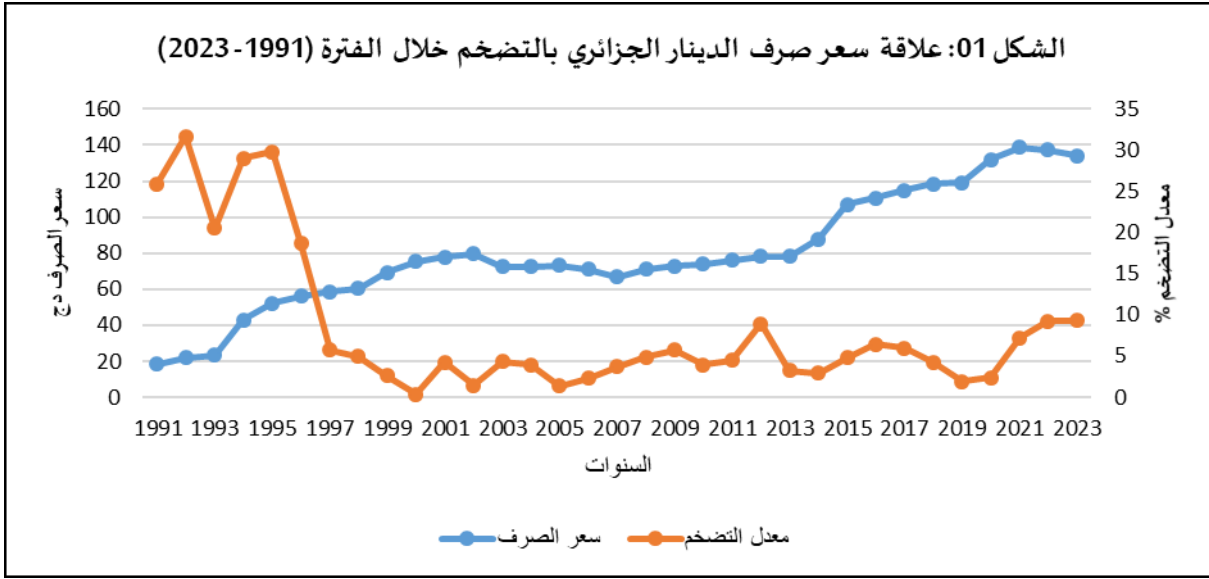
ابتداء من سنة 1997 عرفت معدلات التضخم تحسنا كبيرا ومستمر إلى غاية عام 2000، حيث بلغ معدل التضخم نحو 0,34% سنة 2000 وهي أدنى نسبة تضخم خلال فترة الدراسة، لتعرف السنوات المالية تدبدا في معدلات التضخم بين الارتفاع أحيانا والانخفاض أحيانا أخرى وهي غالبا معدلات تتراوح بين 1.4% و 4.50% ما عدا الارتفاع الذي تسجله بعض السنوات، مثل الارتفاع المسجل عامي 2008 و 2009 والذي تزامن والأزمة المالية العالمية، والارتفاع المسجل عام 2012 أين بلغ التضخم نحو 8.9%، وأيضا الارتفاع المسجل خلال السنوات (2015-2017) عقب الطفرة البترولية والسنوات (2021-2023)، ليسجل التضخم سنة 2021 معدل 7.2%، ليستقر عند مستويات 9% سنتي 2022 و 2023، وهي نسب مرتفعة نوعا ما نتيجة تدهور قيمة العملة منذ سنة 2020، وزيادة الكتلة النقدية والركود الاقتصادي الذي خلفته الأزمة الصحية كوفيد 19، إضافة إلى التضخم المستورد نتيجة الارتفاع في أسعار السلع في البلدان المصدرة للجزائر وارتفاع تكاليف النقل إضافة إلى الأزمات السياسية التي يشهدها العالم من حرب روسية أوكرائية والتوترات القائمة في الشرق الأوسط.

3. علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1991-2023):

يوضح الشكل البياني رقم 01 العلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدل التضخم في الجزائر خلال

فترة الدراسة 1991-2023

دراسة اقتصادية تحليلية للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف في الجزائر والتضخم خلال الفترة: 1991-2023



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدولين 01 و 02.

الملاحظ من خلال الشكل رقم 01 ومن خلال تتبع تطور قيمة المؤشرات المعنية عبر الزمن يظهر أنه لا توجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، إذ أنه وفي الوقت الذي نلاحظ فيه اتجاه عام صعودي للمنحنى الممثل لسعر صرف الدولار مقابل الدينار والذي يعكس التراجع المستمر لقيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، نلاحظ أن المنحنى الممثل لتطور معدل التضخم لا يثبت عند اتجاه عام محدد لفترة طويلة وإنما هو متذبذب كل الوقت وبنسب تغير متفاوتة من سنة إلى أخرى سواء عند الارتفاع أو الانخفاض ولا تتبع التغير الحاصل في سعر الصرف كما لا تأخذ دائما نفس الاتجاه خلال الفترة المتوسطة.

وللوقوف على ذلك يمكن تتبع تطور المؤشرين عند محطات زمنية على سبيل المثال لا الحصر، فنلاحظ أنه خلال الفترة (1990-1995) تم تسجيل ارتفاع مستمر في سعر صرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار الجزائري) وفي نفس الوقت تسجيل ارتفاع في معدلات التضخم ما عدا الانخفاض المسجل في عام 1993.

أما في الفترة الموالية والمحصورة بين (1996-2000) أين تم تسجيل ارتفاع مستمر في سعر الصرف والذي بلغ 75.342 دج للدولار عند عام 2000 وبنسبة ارتفاع حوالي 34% مقارنة بعام 1996، نلاحظ أن معدل التضخم كان يأخذ اتجاه معاكس وانخفض من 18.69% إلى نحو 0.34% وبنسبة انخفاض مقدارها 98.39%، أما الحالة الأخرى والمسجلة خلال الفترة (2005-2009)، نلاحظ أن سعر صرف الدولار عرف تراجعاً في عام 2007 بنسبة انخفاض حوالي 8.92% مقارنة بعام 2005 ثم ارتفع

خلال 2008 و2009 على التوالي، إلا أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا من 1.38% عام 2005 إلى نحو 5.74% عام 2009.

أما في السنوات المالية بعد عام 2009 ورغم تسجيل ارتفاع مستمر في سعر الصرف إلا أن مؤشر معدل التضخم بقي يسجل تذبذبا بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، بما يؤكد عدم وجود علاقة مباشرة بين المتغيرين وأن حركة واتجاه مؤشر معدل التضخم هي حركة عشوائية ولا تتبع حركة مؤشر سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

❖ التحديد الإداري لسعر صرف الدينار الجزائري.

❖ اعتماد نظام سعر الصرف المدار منذ عام 1994 وتعتمد التخفيض في قيمة الدينار وفقا للأهداف التي ترغب فيها السلطات النقدية، أو تماشيا مع الإصلاحات التي فرضها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي خلال سنوات التسعينات.

❖ وجود متغيرات أخرى تؤثر على معدل التضخم.

IV- الخاتمة

يعتبر سعر الصرف أحد المتغيرات الاقتصادية ذات الأهمية البالغة على المستويين المحلي والدولي، فهو يمثل حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار في الدول الأخرى، كما يعبر عن قوة واستقرار الاقتصاد الوطني. ولأن سعر الصرف يتأثر ويؤثر في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي للبلد فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر.

1. نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال الدراسة إلى مجموعة النتائج التالية:

❖ يؤثر سعر الصرف ويتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية الكلية، في حين يؤثر بشكل واضح على التجارة الخارجية فيما بين الدول، بينما قد يكون لسعر الصرف علاقة تبادلية مع متغيرات أخرى كالتضخم.

❖ يرتبط سعر الصرف بالتضخم بعلاقة طويلة المدى حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، وأن سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع فيها مستوى الأسعار المحلية. وأن نسبة تغير سعر صرف عملة ما مقابل عملة أخرى سيكون مساوي إلى نسبة التغير في التضخم في كلا البلدين.

❖ توجد عدة مداخل لتحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم، منها نظام الصرف المعتمد (الثابت أو المرن)، نسبة الواردات إلى إجمالي السلع والخدمات المستهلكة، صافي التعاملات مع الخارج وحجم الطلب على العملة الوطنية... الخ.

❖ لا ينطبق واقع الاقتصاد الجزائري مع نظرية تعادل القوى الشرائية، والتي تقضي بأن أسعار الصرف بين العملاتين تتغير لتعكس التغيرات الحاصلة في مستوى الأسعار، وهذا نتيجة عدم إتباع نظام الصرف الحرو وجود قيود على حجم ونوع المبادلات التجارية مع الخارج.

❖ في الجزائر لا توجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف ومعدل التضخم، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة نظام الصرف (نظام التعويم المدار) المعتمد وكذلك التدخل الإداري في تحديد سعر الصرف.

2. التوصيات :

- بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة الإنتاج الوطني، والذي من شأنه المساهمة في التقليل من حجم الواردات وزيادة الصادرات وبالتالي تجنب الضغوط التضخمية المستوردة من العالم الخارجي والناجمة عن ارتفاع أسعار الواردات.
 - ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني من أجل تلبية الاحتياجات المحلية المتزايدة في ظل ارتفاع السلع المستوردة للتحكم في مستويات التضخم عند الحدود الدنيا.
 - العمل على التنسيق بين مختلف السياسات والتركيز على السياسة النقدية خاصة سعر الصرف لتجنب مستويات التضخم المرتفعة وجعلها ضمن الحدود المقبولة.
 - تفعيل سوق الأوراق المالية الجزائرية، لجلب الاستثمارات المحفظة وبالتالي زيادة الطلب على العملة الوطنية بما يساهم في ارتفاع سعر صرف الدينار الجزائري؛ لأن الطلب على الأوراق المالية المحلية هو بمثابة طلب على العملة الوطنية، كما يرفع حصة البلد من حركة رؤوس الأموال الدولية اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية.

V- المراجع

1. R Webber , M. (2022). Explaining the Types of Inflation. *thebalancemoney*. Consulté le 06 12, 2024, sur <https://www.thebalancemoney.com/types-of-inflation-4-different-types-plus-more-3306109>
2. أمين تمار. (2018). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري- حالة الجزائر- للفترة 1986-2015 (دراسة قياسية). تخصص اقتصاد كلي و مالية دولية، جامعة البليدة 02. /طروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة البليدة 02.
3. حسين، ه. ع، علي، ن. م &، محمد، ه. م. (2020). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في السودان، دراسة تطبيقية للفترة (1998-2018). *مجلة الالكترونية الشاملة متعددة التخصصات*. 24-1، (31).
4. خديجة حمادي. (2009 / 2010). علاقة التضخم بالأجور في الجزائر- دراسة قياسية اقتصادية خلال الفترة (1970-2005)، . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر، الجزائر.

5. زاهر عبد الحليم خضر. (2012/ 2013). تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (1994 - 2010). مذكرة ماجستير في الاقتصاد. جامعة الأزهر، غزة.
6. سمير بن عبد العزيز، لخضر دولي، و سفيان بن عبد العزيز. (2018). أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2001-2016). مجلة البشائر الاقتصادية، 04(03)، صفحة 117-131.
7. شريف غياط، و شريف مساعدي. (2019). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بيانية"، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص19. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 10(02)، 15-38.
8. عبد الرؤوف عبادة، و عمر حميدات. (2020). أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي لدول شمال افريقيا: دراسة حالة الجزائر، تونس و المغرب خلال الفترة 1990 إلى 2018. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13(01)، ص 1033-1055.
9. عبد الله رائد عبد الخالق العبيدي، وفرحان خالد أحمد المشهداني. (2013). النقود والمصارف. عمان - الأردن: دار النشر الأيام.
10. علي عماد محمد أزهري. (2022). أثر تقلبات سعر الصرف على النمو الاقتصادي التركي. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث و الدراسات، 02(02)، 141-152.
11. كمال بن دقفل. (2013). مؤشرات التضخم في الجزائر-دراسة تحليلية. دراسات اقتصادية، 07(01)، 346-361.
12. هبة طوال، و سهام محمدي. (2021). دور سعر الصرف في تحقيق توازن ميزان المدفوعات للجزائر دراسة تحليلية للفترة (2018-2010). مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 05(01)، 345-359.
13. وهيبه خولوفي، و كهيبة رشام. (2022). علاقة سعر الصرف بالتضخم و متغيرات التوازن الخارجي-دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2019. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، 16(01)، 367 - 386.